



المصدر:

التاريخ:

THE INDEPENDENT

عن الإندبندنت

المضامين الاقتصادية والتجارية
لاتفاق السلام في الشرق الأوسط

اسرائيل تتحكم في ازدهار اية دولة فلسطينية (١)

مما لا شك فيه ان الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي قد ادخل منطقة الشرق الاوسط في مرحلة جديدة من تاريخها. فالاتفاق قد يعنى في نظر البعض انتهاء لحالة الحرب القائمة ما بين العرب واليهود، وقد يعنى في نظر البعض الآخر الدخول في مرحلة هدوء والتقاط انفاس. لكن تظل الحقيقة الثابتة وهي اننا بدأنا نعيش واقعا جديدا. ونجاح مرحلة السلام القادمة مرهون بالنمو الاقتصادي والازدهار في المنطقة، التي لاتعد من المناطق الغنية في العالم، بل انه يتوقف تحديدا على مدى الانتعاش الذي سيشهده الاقتصاد الفلسطيني وانعكاس ذلك على حياة المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، الذين يعيشون ظروفا اقتصادية صعبة منذ سنوات طويلة.

وتدرك الاطراف المشاركة في عملية السلام ذلك جيدا وهي تحاول قدر المستطاع توفير الضمانات لنجاح العملية السلمية وتوفير الامكانيات للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني المعدم. ويحاول هذا التحليل المؤلف من جزءين التركيز على المضامين الاقتصادية لاتفاق السلام في الشرق الاوسط، وأشار ذلك على حكومات وشعوب المنطقة ان ميراث منظمة التحرير الفلسطينية

ترجمة رفيق الجرجاوى

ليست ارض وفرة توارثية فأريحا بلدة سوق صغيرة ومترب صادراتها الاساسية منذ اتفاق السلام مع اسرائيل هي الاعلام الفلسطينية وقمصان تي شيرت التي طبعت عليها صور ياسر عرفات، وحول اريحا، تبدو الارض قاحلة لدرجة ان المرء يستغرب لنجاح البدو في رعى اغنامهم هناك. ان المنطقة الفلسطينية، اريحا وقطاع غزة، وقريبا ربما تكون باقي الضفة الغربية، في امس الحاجة لتحقيق طموحاتها وأمالها

روابط ضعيفة

وفي نهاية المطاف، فإن روابط الضفة الغربية وغزة مع إسرائيل ستضعف وذلك لأنها كانت متكلفة ومصطنعة بفضل العقوبات التي وضعت أمام التجارة مع الدول العربية ولكن لو أن السياسة الفلسطينية انتهجت سلافاً فاقراً بدلاً من السلام الدائم مع إسرائيل، فإن الفكك التدريجي يمكن أن يصبح حاداً. ويفقدان دخل أولئك الذين يعملون في إسرائيل - الذي كان يعادل في السنوات الطبيعية ٢٤ في المائة من كل دخل الأراضي المحتلة - فإنه سيكون من الصعب جداً تحقيق الرخاء كما أن السوق الإسرائيلية حساسة، ففي عام ١٩٦٨ بعد عام من حرب الستة أيام، كانت الأراضي المحتلة ترسل ٤٥ في المائة من صادراتها إلى الأردن لكن اليوم، فإن إسرائيل هي شريكها التجاري الوحيد تقريباً. إن هذا الاعتماد على إسرائيل لم يفعل شيئاً في التقليل من فجوة الخوف العربي وسوء الفهم.

التي أثرت بعد ٢٥ عاماً كشرط عالم ثالث داخل مجتمع أكثر ثراءً، أن دخل الفرد السنوي في الأراضي العربية المحتلة يعادل ١٣٥٠ دولاراً أمريكياً - مماثل لدخل الفرد في الأردن أو تونس - وعلى النقيض من ذلك، فإن دخل الفرد في إسرائيل يعادل ١٠٨٧٨ دولاراً سنوياً وهو مماثل لدخل الفرد في كل من البرتغال، اليونان، وإسبانيا.

وبالرغم من أن آخر استطلاعات الرأي قد أشار إلى أن ٦٥ في المائة من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة يفضلون اتفاقاً يأسر عرفات مع إسرائيل، إلا أنهم يريدون أيضاً تقدماً سريعاً في تحسين الأوضاع الاقتصادية كما أعطى استطلاع الرأي إشارة كذلك إلى ما يمكن أن يحدث لو أن هذه الآمال والطموحات لم تتحقق حتى الآن فإن ٢٨ في المائة من السكان في قطاع غزة الراديكالي يعتقدون أن الرفضين يجب أن يستخدموا العنف لو تطلب الأمر ذلك.

وهذا يفرض مأزقاً كبيراً على القيادة الفلسطينية، فلو كانت ترغب في تحسين مستويات المعيشة بسرعة، فهي لا تملك خياراً إلا التعاون الوطيد مع إسرائيل أنها بحاجة للأسواق الإسرائيلية، فرص التشغيل، وخبرة الإدارة، ولكن لو أن منظمة التحرير الفلسطينية تتعاون عن قرب شديد مع إسرائيل، فإنها تخاطر بتعريض نفسها للهجوم والاستيلاء من قبل منتقديها الرفضين والذين سيحاصرونها حتماً في النهاية.

المخصصة للمشاركة

العام فمسودة تقرير

البنك الدولي حول الضفة الغربية وغزة
تقترح اتفاق ما يقرب من ٣٠٠ مليون دولار
سنويا على مشروعات طوال عشر سنوات،
وبالذات في مجالات المياه، الكهرباء،
المجاري، الاتصالات، والطرق.

ان استهلاك المياه في الاراضي المحتلة
لا يزيد على ٦٠ لترا في اليوم، اي ما يعادل
نصف مستوى الاستهلاك في تونس او
الاردن، كما ان ما يزيد على ربع القوي
لا تملك امدادات كهرباء دائمة، ويقول

الدول ان ثمة مخاوف صحية خطيرة بسبب
الافتقار للمرافق الصحية الأرضية الحديثة
ولعدم وجود أنظمة تجميع متقدمة لمياه
النفايات لكن اقترح البنك الدولي غير كاف
بالنسبة للفلسطينيين، فلقد ابلغ الصايغ
رجال البنوك في واشنطن قبل ايام ان الهوية
الفلسطينية بحاجة الى ١١.٦ بليون دولار
خلال ٦ سنوات وهو رقم قوبل بشك وعدم
تصديق ومعظم الفرق قسر باضافة حاجات
استثمار القطاع الخاص في الصناعة،
الزراعة، والسياحة، لحاجة البنية التحتية

التحرير الفلسطينية مؤخر ان هدف
اسرائيل هو جعل الاستقلال الفلسطيني
مصطنعا وتحويل الهوية الفلسطينية الى
هوية تدور في الفلك الاسرائيلي، ومقطوعة
عما يحيط بها.

وعلى اية حال، ثمة مجموعة فلسطينية
وبالذات بين رجال الاعمال، اكثر تفاؤلا
وانفتاحا ومع تقلص المساعدة من دول
الخليج في اعقاب حرب تحرير الكويت،
اصبح لهؤلاء الفلسطينيين الاثرياء نفوذا
متزايدا.

يقول اسعد عبد الرحمن عضو مجلس
وطني يتمتع بثقة عرفات مطلقا اذا كان
اليهود قد اثبتوا بانهم اساتذة العمل
والصنيع، فان الفلسطينيين هم يهود العالم
العربي، فالعرب متعلمون جيذا ومجموعة
رجال الاعمال يتمتع بالكثير من المصادقية
في بناء اقتصاد لهذا نحن قصادرون على
التنافس مع الاسرائيليين.

ونذكر ان كبرى
عائلات الصناعة
الفلسطينية تخطط
لتشغيل استثمارات
في الضفة الغربية،
ويقول مسئول في
احد بنوك عمان ان
كميات كبيرة من
الاموال السائلة
تتدفق في قلب عقارات
الضفة الغربية،
فاسعار الاراضي في
كل من رام الله
ونابلس زادت على
الضعف خلال ستة
اشهر كما ان اسعار
العقارات التجارية
ترتفع كذلك بقوة.
وسيحظى تدفق
الاموال الخاصة بدعم
المساعدة الغربية

**بالرغم من ان
غالبية سكان
الاراضي المحتلة
يؤيدون الاتفاق
مع اسرائيل
الا انهم يريدون
ايضا تقديم سريعا
في تحسين الاوضاع
الاقتصادية**

للقطاع العام

الدفع نحو الباب المفتوح

وفي الواقع، فإن الفلسطينيين يدفعون نحو باب مفتوح وقد اقنع الصايغ البنك الدولي، برفع رقم تمويله السنوي من ٢٠٠ مليون دولار الى ٤٧٥ مليوناً، وبالإضافة الى انزعاج الاردنيين، الذين شعروا بالدهشة للتطورات البالغة التي حدثت، فإن الحكومات تجد نفسها في ظروف صعبة لا تمكنها من قطع الوعود بتقديم المساعدة وقد وعدت المجموعة الأوروبية بتقديم ٥٠٠ مليون ايكو «وحدة نقد أوروبية» خلال خمس سنوات. نصفها على شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي.

لكن قد يضطر الفلسطينيون لابتلاع كرامتهم هنا أيضاً حيث ان فرص تنفيذ الكثير من المشروعات بسرعة تعتمد على الاستمرارية مع الادارة المدنية الاسرائيلية، ويقول دانييل روتشايلد، الذي يدير الادارة المدنية ان الف وخمسمائة هم كبار صناع السياسة في الادارة المدنية المؤلفة من اربع وعشرين الفاهم من الاسرائيليين.

ان تحديدات لحوالي ٨٠٠ مليون دولار من المشروعات مثل محطة تحلية لمياه البحر في غزة - قد جهزت حسب قول المسئول الاسرائيلي ويمكن عرض هذه المشاريع في مناقصة والبدء في تنفيذها في غضون عام وحتى لو امتد لفترة اطول فإن مثل هذا الاتفاق سيوفر دعامة لاقتصاد يبلغ ناتجه فقط ٢,٢ بليون دولار سنوياً ولسكان يصل عددهم الى ١,٧ مليون نسمة.

لكن لو ان منظمة التحرير الفلسطينية تصر على تقييمات ومواصفات جديدة فيمكن ان تحدث تاخيرات خطيرة في مواعيد الانجاز والتسليم وسيكون الموقف مماثلاً لحد كبير لما كان يحدث مع الطلاب البريطانيين في عهد الاستعمار البريطاني خلال عقد الخمسينات وبالرغم من ان الشتات الفلسطيني متعلم جيداً، ويمك رجالاً بارعين تجارياً، الا انه لايمك سوى القليل من الخبرة في الادارة العامة.

وحسب رؤية البنك الدولي، الذي يفترض سياسة اقتصادية خارجية النظرة وتعتمد على حرية التجارة، فإن مستويات المعيشة في الهوية الفلسطينية يمكن ان ترتفع بمعدل ٢ في المائة سنوياً وهذا المعدل يعتبر سريعاً حسب المعايير الشرق اوسطية، لكنه سيسمح فقط بلحاق متواضع مقارنة بالاقتصاد الاسرائيلي النشط.

وحتى ذلك الهدف يعتمد على مدى استعداد الفلسطينيين لابتلاع وتجرع قدر كبير من الكرامة

فثمة اشارة متكررة، في المحادثات مع صناع السياسة ورجال الاعمال الاردنيين والفلسطينيين، هي ان اسرائيل ستعارس سلطان امريالية في المنطقة بفضل براعتها الصناعية بدلا من قوتها العسكرية فاقتصاد اسرائيل يزداد بما هو اكثر من ثمانية اضعاف على الاقتصاديين الاردني والفلسطيني مجتمعين.

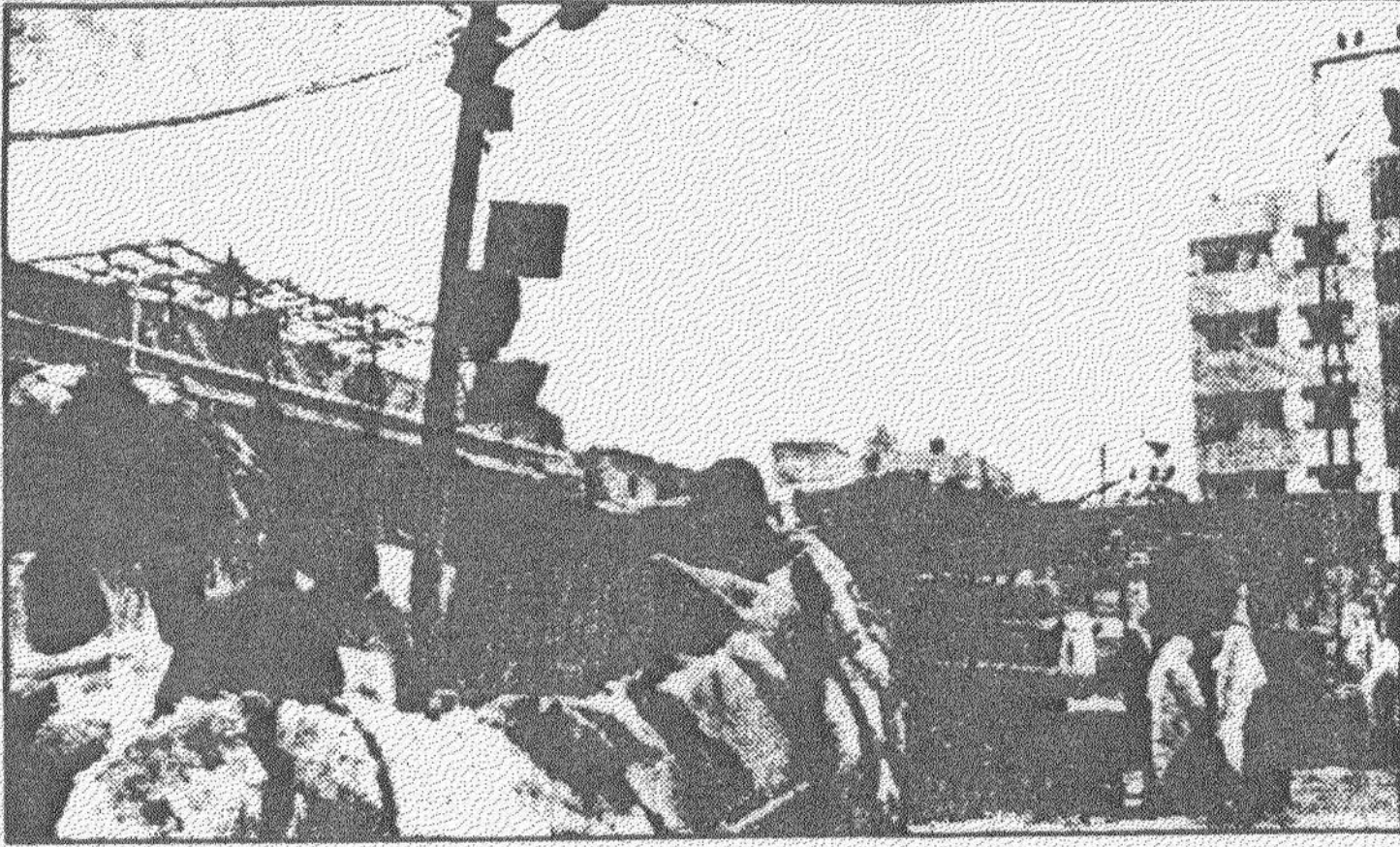
وهذه المخاوف حادة نتيجة لاقتراح اسرائيل بوجوب انضمامها لاتحاد جمارك مع الضفة الغربية وغزة «كما تفعل فعليا الان، وهذا يذهب الى ما بعد التجارة الحرة، حيث توافق الدول على منح حرية الوصول لاسواق بعضها البعض، لكنها تبقى لها مواقع على الحدود لايقف المنتجات والبضائع القادمة من خارج منطقة تجارة حرة، فإن اي بلد يمكنه فرض تعريف جمركي مختلف ضد الدول الواقعة خارج المنطقة.

ان للاقتراح الاسرائيلي مضامين سياسية اساسية فأي اتحاد جمركي بين اسرائيل والهوية الفلسطينية سيغير مواقع حدودية بين الضفة الغربية والاردن، لكن التجارة الحرة وحدها تقتضي ضمنا مواقع حدودية بين الهوية الفلسطينية واسرائيل وبخلاف ذلك، فإن البضائع الأوروبية والأمريكية التي تدخل اسرائيل معفاة من الجمارك، يمكنها ان تدخل ايضا الضفة الغربية وغزة.

توصية

وهذه القضية لم تسو من قبل منظمة التحرير الفلسطينية فقد اوصى يوسف الصايغ، الخبير الاقتصادي في منظمة التحرير الذي كلف من قبل عرفات بتجهيز برنامج اقتصادي متكامل، باقامة منطقة حرة، لكنه لم يستبعد اقامة اتحاد جمركي، ويبدو من الواضح ان ثمة رغبة في وضع تعريف جمركي لحماية الصناعات الوليدة، التي ربما لا تكون ممكنة في اي اتحاد للجمارك، بل ان اسرائيل نفسها فرضت تعريف جمركي باهظة على بعض الصناعات في مطلع الخمسينات.

كما تعاني منظمة التحرير الفلسطينية من الافتقار لأي خبير اقتصادي بين اعضاء قيادتها، لذلك فإن الكثير من البيانات تعاني من نشوء ونقص في المعلومات حيال حقائق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعض قادة المنفى لايزالون على نفس عدائهم الشديد تجاه اسرائيل، فعلى سبيل المثال، قال ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة



● تحسين
ظروف الحياة
الفلسطينية قد
يحتّم على
المنظمة
التعاون
الوطني مع
اسرائيل



الاسرائيليون
يتناولون
طعامهم في
احد المقاهي في
تل أبيب.. أنهم
يتطلعون الى
المزيد من
الرخاء